

## الكفالة في التشريع المدني الجزائري

THE LEGAL COLLECTION (GUARANTEES) IN ALGERIAN  
CIVIL LEGISLATION

الباحث طالب دكتوراه: عبد الرحمن سلام St. Abderrahmane SELLAM

جامعة وهران2 University of Oran2

[wahhab2308@hotmail.fr](mailto:wahhab2308@hotmail.fr)

مخبر القانون العقاري والبيئة/ كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة مستغانم

Real Estate and Environmental Law Detective/ Fac. of Law and Political Science  
Univ. of Mostaganem

Accepted:

2018/07/18 قُبِلَ للنشر:

Received:

2018/01/10 استلم:

## ملخص:

الكفالة نظام أوجدته الشريعة الإسلامية وتبنته كل النظم القانونية الإسلامية في العالم، فهو يتولى رعاية الطفل من ذوي البر والإحسان كإحسان الأب لولده، فالكفيل لا بد أن يكون مسلماً، عاقلاً، قادراً. وتكون الكفالة على القاصر المعلوم النسب أو مجهول له، كما يجوز للكفيل وصية للمكفول في حدود ثلث التركة، ولا يجوز للمكفول أن ينسب للكافل ولا يرثه. كما تنقضي الكفالة ببلوغ المكفول سن الرشد أو بطلب والديه أو بوفاة الكافل أو المكفول أو بتخلي الكافل أو بتخلف أحد الشروط المادة 118 من قانون الأسرة أو بسبب فسق الكافل.

**الكلمات المفتاحية:** الكفالة ؛ طفل ؛ قاصر ؛ الكافل ؛ المكفول ؛ معلوم النسب ؛ مجهول النسب ؛ قانون الأسرة ؛ قانون الإجراءات المدنية والإدارية ؛ قانون المدني ؛ العقد.

**Abstract:**

*The legal collection (kafala) is a regime, established by Islamic law and approved by all the legal systems of the Muslim world, which consists of the protection of children through benefactors like the protection of the child by his father. The holder of Kafala (kafile) will have to be Muslim, Saint of mind, able, honest and able to collect the child. Kafala will focus on a child of known or unknown parents.*

*The bequest or donation for its benefit will be made in the limit of one-third from the estate to the makfoul (under the kafala).*

*Makfoul is forbidden to wear the name of the kafile or to inherit it. The kafala ends when the makfoul reaches adulthood or at the request of the parents of makfoul or by the death of kafil or makfoul or the desistance of the kafil or because of the vulgarity of the kafile or in disagreement with the article 118 of the family code.*

**Keywords:** *the legal collection; child; minor; The holder of the kafala (the kafil); under the legal collection (the makfoul); known child (of known parents); unknown child (of unknown parents); family code; civil procedure code and administrative; civil code; the contract.*



## مقدمة:

الطفل هو أ ساس المجتمع ومستقبله فيه تبنى الأمم وتزدهر، فكلما كانت تربيته حسنة وقائمة على أساس الدين والأخلاق كلما كانت الأمم في خير ورفاهية لقوله عليه الصلاة والسلام: "يولد الطفل على الفطرة فأبواه يمجسانه أو يهودانه".

بمعنى الحديث الطفل يكون كالملائكة ولكن الظروف الخارجية تؤثر عليه وترسم له مجرى حياته. ومع ذلك المشرع الجزائري لم يتطرق لتعريف الطفل ولكنه اكتفى بوضع سن الرشد، لكن اتفاقية حقوق الطفل الموقعة سنة 1989 عرفته بـ: كل من لم يبلغ بعد الثمانية عشر سنة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه".

كما يتم تعريف الطفل في الشريعة الإسلامية بكل شخص لم يحلم بعد، أي لم يبلغ بعد، ومع تغير الظروف حددوا الفقهاء سن البلوغ بخمسة عشر سنة.

و الطفل مخلوق بشري لا بد أن تكون له أسرة لتزوده بالأخلاق والمودة والحنان، لكن هناك عائلات لا تستطيع إنجاب الأطفال فتتجه إلى التبني أو الكفالة، باعتبار التبني محرم شرعا وقانونا، هذا ما أدى بمشرعنا إلى الإعتماد على نظام الكفالة لحماية الأطفال القصر المتخلي عنهم أو مولودين عن علاقة غير شرعية ومنحهم لعائلات ذوي البر والإحسان المحرومة من الإنجاب إما لكبر سنهم، عقمهم أو لسبب اخر.

ورغم أهمية الموضوع إلا أنه يلاحظ وجود نزاع في البحث القانوني لهذه الظاهرة بما أن عدد الأطفال الغير الشرعيين في 2008 بلغ ثمانية وعشرين طفل غير شرعي.

المشرع الجزائري عالج موضوع الكفالة في القانون الأسرة من المادة 116 إلى المادة 125 أي خصص لها عشرة مواد كما نص على الإجراءات التي تحكمها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية من المادة 492 إلى المادة 497 أي خصص لها 6 مواد وبالتالي تكون ستة عشر مادة في المحمل وما أدى بنا إلى دراسة الكفالة في التشريع المدني الجزائري أي قانون الأسرة وقانون الإجراءات المدنية والإدارية أي الإجراءات التي تحكمه وقليلًا من القانون المدني فيما يخص معاملات الكفيل والأركان والشروط العامة بإعتبار هذا القانون هو الشريعة العامة.

فأمام التطور الهائل في هذا المجال رأينا معالجة الموضوع في جانبه المدني.

فما هي وضعية الطفل الغير الشرعي في التشريع المدني الجزائري؟

وما هي هذه الكفالة وكيف تعامل معها المشرع الجزائري؟

هذا ما أدى بنا إلى تقسيم مقالنا إلى مبحثين، أولهما يتناول الطبيعة القانونية للكفالة والثاني إجراءات الكفالة وسقوطها.

### المبحث الأول: الطبيعة القانونية للكفالة

الكفالة لغة<sup>(1)</sup> هي كفل يكفل كفالة أي أنفق عليه وقام برعايته والزعامة لقوله تعالى ﴿وتوكل على الله وكفى بالله وكيلًا... إدعوهم لأبائهم... غفورًا رحيمًا﴾<sup>(2)</sup> وقوله تعالى: ﴿وكفلها زكرياء﴾<sup>(3)</sup> وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا وكافل اليتيم كهاتين وأشار إلى أصبعيه الإبهام والسبابة".  
أما إصطلاحًا:

#### 1- في القانون المدني:

"هو عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ إلتزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الإلتزام إذا لم يفي به المدين نفسه"<sup>(4)</sup>، أي يضمه. وسوف نتكلم على الكفالة في القانون المدني في ما يخص معاملات الكفيل وشروط قيام العقد وأركانه.

#### 2- في قانون الأسرة:

عرفته المادة 166 بقولها (الكفالة هي عبارة عن إلتزام على وجه التبرع بالقيام بولد قاصر من نفقة وتربية ورعاية قيام الأب بإبنه وتتم بعقد شرعي)<sup>(5)</sup>.

إذا فالكفالة ممكنة في الشريعة الإسلامية مع مراعاة مصلحة المكفول وهي نظام قانوني محدد في قانون الأسرة. وبالتالي كل عقد إلا ولا بد من توافر شروطه، أركانه، خصائصه وأثاره كل هذا سنتناوله في مطلبين بحيث نتطرق في الأول إلى شروط الكفالة وأركانها وفي المطلب الثاني نشرح آثار الكفالة.

(1) الأستاذ محمد مصطفى شلي، أحكام الأسرة في الإسلام، دراسة مقارنة بين الفقه الجعفري والقانون. ص 709.

(2) سورة الأحزاب الآية 3 إلى 5.

(3) سورة ال عمران الآية 37.

(4) المادة 44 من القانون المدني الجزائري.

(5) المادة 116 قانون الأسرة.

**المطلب الأول: شروط الكفالة وأركانها:**

لقيام كل عقد لابد من أن يستند على شروطه وأركانه، هذا ما سنراه في فرعين، بحيث نتطرق في الأول إلى شروط الكفالة ونتناول في الفرع الثاني أركان الكفالة.

**الفرع الأول: شروط الكفالة**

هناك شروط متعلقة بالكافل والمكفول،

1- فبالنسبة للكفيل وبالرجوع إلى أحكام المادة 117 و118 قانون الأسرة لابد أن يكون الكفيل متمتعا بالديانة الإسلامية ولا بد أن يكون ذا

عقل وذا قدرة<sup>(1)</sup>، وبالتالي اليهودي والنصراني فطلبهما للحصول على الكفالة مرفوض.

2- الأهلية: هي صلاحية إكتساب حقوق وتحمل الإلتزامات، أما الشخص المعنوي فبمجرد ثبوت الشخصية

المعنوية له، يصبح ذا أهلية.

ولا بد أن يكون الشخص عاقلا، غير محجور عليه بسبب الجنون، العته أو بسبب عقوبة جزائية<sup>(2)</sup>.

**3- القدرة:**

قد تكون جسدية وقد تكون مادية، فالجسدية مثلا أن لا يكون الكافل أعمى أو أصم وأن لا يكون مصاب

بمرض مزمن أو معد وبالتالي كلما كان الكفيل مصاب بهذه الفئات تعين على قضاة الموضوع عدم إنساذ الكفالة له<sup>(3)</sup>.

أما القدرة المادية فيقصد بها حسن رعاية هذا الولد والإنفاق عليه أي لابد أن يكون للكافل أجرا معيناً ولا يكون

بطالاً.

فعلى الكافل تقديم شهادة عمل أو كشف الرواتب أو السجل التجاري، ولكن الإشكال المطروح هل يمكن

للشخص الإعتباري طلب كفالة وهل يشترط فارق السن بين الكافل والمكفول وكم هذا سن؟

6 تنص المادة 117 (يجب أن تكون الكفالة أمام المحكمة أو أمام الموثق وأن تتم برضا من له أبوان والمادة 118 (يشترط أن يكون الكافل مسلماً، عاقلاً أهلاً للقيام بشؤون المكفول وقادراً على رعايته .

(2) الغوثي بن ملح، قانون الأسرة على ضوء الفقه والقضاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2005، ص169.

(3) قرار المحكمة العليا رقم 33921 الصادر بتاريخ 1984/07/09 مجلة قضائية، العدد 04، سنة 1989، ص76.

إذ كان على المشرع النص عليها لإزالة الغموض على المواطن من جهة وعلى القاضي من جهة أخرى. أما من الناحية العملية فيشترط أن يكون المكفول في وسط عائلي حتى يشعر بالدقء والطمأنينة حتى ينشأ كطفل عادي.

كما نلاحظ أن السن حده الأعلى هو 60 سنة للرجل و55 سنة للمرأة، ولا يمكن لمن له 21 سنة كفالة قاصر ذي 17 سنة، مع إبقاء السلطة التقديرية للجنة دراسة الملفات.

## 2: الشروط المتعلقة بالمكفول:

### أولاً: بالنسبة للطفل المجهول النسب:

لم ينص المشرع على ذلك لكن من خلال تحليلنا للمادتين 116 و119 قانون الأسرة نلاحظ أن يكون المكفول قاصراً أي دون 19 سنة.<sup>(1)</sup> وهذا مايجبلنا إلى أحكام القانون المدني.<sup>(2)</sup>

### ثانياً: أن لا يكون للمكفول شخص قادر على رعايته

ويكون المكفول إما معلوم النسب أو مجهولاً له وحسب نص المادة 119 قانون الأسرة (الولد المكفول إما أن يكون مجهول النسب أو معلوم النسب).

### 1- القاصر معلوم النسب:

كحالة وفاة الأبوين أو كانا فاقدا للأهلية أو كان القاصر ذات أم معلومة وأب مجهول يمكن للأم الموافقة كتابياً على الكفالة.

لم ينص المشرع على كفالة الطفل الأجنبي المقيم بالجزائر، لكن عملياً إذا وفق وكيل الجمهورية على طلب الكفالة فهنا تتم الكفالة.<sup>(3)</sup>

(1) الغوي بن ملحمة، قانون الأسرة، المرجع السابق، ص169.

(2) تنص المادة 40 من القانون المدني ان القاصر هو الذي لم يبلغ سن الشد وهو 19 سنة.

(3) علال أمال، التبي والكفالة، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي، مذكرة ماجستير في قانون الأسرة، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-2008-2009، ص81.

وهناك شرط لم ينص عليه المشرع وهو إمكانية الشخص المعنوي من الكفالة مثل المؤسسات العمومية المكلفة برعاية الأطفال على أن يكون لهذه المؤسسات مركز مالي لائق وتكون مؤهلة ومعتمدة قانونا وتحصر على نشأة المكفول تربية إسلامية وإلا رفض القاضي شؤون القصر أو قام بإلغاء الكفالة.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: أركان الكفالة

الكفالة كأي عقد لا بد أن تتوفر على أركان لقيامها وهي التراضي، السبب، المحل إضافة للشكلية.

#### 1- ركن التراضي:

نص المشرع عليه في المادة 59 قانون المدني بقوله: (يتم العقد بمجرد تبادل الطرفان التعبير عن إرادتهما المتطابقتين دون الإحلال بالنصوص القانونية).

أ- القاصر معلوم النسب: يكون التراضي بين الكفيل ووالدي المكفول.

ب- القاصر مجهول النسب: يكون التراضي بين الكافل والمؤسسة المكلفة بالأطفال وأن يكون التراضي سليم خال من عيوب الإرادة المتمثلة في الغلط، الإكراه، التدليس والإستغلال.<sup>(2)</sup>

2- ركن المحل: نصت عليه المواد من 92 إلى 96 من القانون المدني هو الإلتزام الذي يترتب عليه العقد ولا بد أن يكون موجود أو قابلا للوجود ويكون معينا أو قابلا للتعيين ومشروع أي لا يسرقه من أجل كفالاته، والمحل في الكفالة هو رغبة الكافل بالتكفل بالقاصر.

3- ركن السبب: نص عليه المشرع في المادة 98 من القانون المدني، والسبب في الكفالة<sup>(3)</sup> هو نيته في الكفالة وتحمل الإلتزامات وأن يكون السبب مشروعاً صحيحاً وأن لا يكون مخالفاً للأداب العامة والنظام العام.

#### 4- ركن الشكل:

إن الشكل في عقد الكفالة واجب لنص المادة 117 من قانون الأسرة بقولها (يجب أن تكون الكفالة أمام المحكمة أو الموثق).

(1) طاع الله عوني، رئيس مكتب في مجلس قضاء ولاية إليزي مساعدة قضائية، إعتقاداً على الوثائق الداخلية للمحكمة.

(2) نبيل صقر، قانون الأسرة، نسا، فقها وتطبيقاً، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2006، ص 469 و470.

(3) بوعيشة عقيلة، الكفالة في قانون الأسرة والشريعة الإسلامية، مذكرة تحاية التكوين، 2001-2004.

### فرع الثالث: خصائص الكفالة:

- 1- الكفالة عقد تبرعي أي الكفيل لا يأخذ أجر لنص المادة 116 قانون الأسرة على أن الكفالة التزام على وجه التبرع بالقيام بولد قاصر من نفقة وتربية ورعاية....<sup>(1)</sup>
- 2- الكفالة ترد على شخص قاصر حسب المادة المذكورة أعلاه.
- فبالنسبة للولد المجهول النسب فإن الكفالة تتم بموجب أمر ولائي من قاضي شؤون الأسرة بناء على طالب الكفالة<sup>(2)</sup>

3- الكفالة عقد شرعي يتم أمام المحكمة أو الموثق المادة 117 قانون الأسرة.

### الفرع الرابع: تمييز الكفالة عن بعض الأنظمة المشابهة لها

#### 1- الفرق بين الكفالة والحضانة:

- الكثير من الفقه جعلهما مرادفين<sup>(3)</sup>
- الحضانة تكون أقل سن من الكفالة فعند الشافعية 07 أو 08 سنوات.
- الكفالة تلزم الكفيل في الإنفاق عن المكفول في حين الحضانة فالهدف منها توفير الحنان والدئى العائلي والرعاية دون إلزام الحاضن بالنفقة.
- الحضانة قد تكون بأجر خلافا للكفالة التي تكون على وجه التبرع.

#### 2- الفرق بين الكفالة والتبني:

- التبني يولد عنه نسب إعتباري وهو النسب بالتبني، وقد يؤثر على الميراث ويصبح للمتبني الحق في الميراث، لكن الكفالة هي مشروعة في الكتاب والسنة لقوله تعالى ﴿كفلها زكرياء﴾<sup>(4)</sup> ولقوله عليه الصلاة والسلام: "الزعيم غارم" معنى الزعيم الكفيل والغارم هو الضامن.

(1) بوعرة مفتاح، الكفالة في قانوني الأسرة والشريعة الإسلامية، مذكرة التخرج ليسانس، ورقلة، 2001-2002.

(2) راجع المادتين 492 و493 قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

(3) وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامي وأدلته، الأحوال الشخصية، الجزء الثالث، دار الفكر، دمشق، 1992، ص717.

(4) سورة ال عمران الآية 37.



أما التبني فهو محرما تحريما قطعيا لقوله تعالى (ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبائهم فأخوانكم في الدين ومواليكم)، ولقوله عليه الصلاة والسلام (ليس من رجل أدعى من غير أبيه وهو يعلمه فقد كفر).  
و عليه لا يحق للمتبنى لا ميراث ولا نسب ولا يمكن إلحاقه بنسب الشخص الذي يريد تبنيه، لهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد بن حارثة رضي الله عنه الذي كان متبنيه قبل نزول أية تحريم التبني (أنت أخونا ومولانا)، فالمكفول يمكن له الزواج بينات الشخص المكفول، ودليل ذلك لما أمر الله تعالى محمد عليه الصلاة والسلام بالزواج مع مطلقة زيد وهي زينب بنت جحش لقوله تعالى (و لما قضى منها زيد وطرا زوجها) الآية 37 سورة الأحزاب.  
فالتبني محرم قانونا حسب نص المادة 46 قانون الأسرة بقولها (يمنع التبني شرعا وقانونا) وهذا ما أكدته المحكمة العليا في قرارها 103232 الصادر في 02 ماي 1995.

#### المطلب الثاني: آثار عقد الكفالة

بعد أن تقوم الكفالة بكل أركانها وشروطها تنتج آثارا قانونية لكل من الكفيل والمكفول وهذا ما سنتطرق إليه في فرعين في الأول نشرح آثارها للكفيل وفي الثاني للمكفول.

#### الفرع 01: آثار الكفالة بالنسبة للكافل

##### 1- الولاية على مال المكفول

و هي تنتقل من أبوي المكفول إلى الكافل إذا كان المكفول معلوم النسب أو من مؤسسة حماية الطفولة إذا كان مجهول النسب وهي مخولة قانونا حسب المادة 121 قانون الأسرة وهي تتمثل في العناية الصحية للمكفول وتعليمه وتربيته والنفقة عليه وهي تستمد من القاضي الذي أقرها.<sup>(1)</sup>  
أ- النفقة:

ينفق الكافل عن ابنه فإذا كان ذكر فالنفقة واجبة عليه حتى بلوغه سن الرشد وإذا كانت بنت فحتى تتزوج.

ب- قبض المنح العائلية:

(1) محمد حسنين، الوجيز في نظرية الحق، بوجه عام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981، ص 97.

بموجب قانون الحالة المدنية تسجل الكفالة على هامش عقد ميلاد المكفول وتعامل المكفول كإبن شرعي ونص قانون الأسرة على المنح العائلية كما أن قوانين الضمان الإجتماعي تجعل المكفول ذا حقوق طبقا للمادة 67 قانون 11/83 المعدلة والمتممة بالمادة 30 من الأمر 17/96<sup>(1)</sup> هذا ما يتماشى مع قانون الأسرة.

ج- التربية والعناية بالمكفول:

تتمثل في تربية المكفول وتمتيعه بالأخلاق وتوجيهه في كل مراحل حياته وتتبع حالته الصحية وسلامته.

فالولاية تتمثل في التعليم وفي كل هذه الالتزامات وهي واقعة على عاتق الكافل.

2- إدارة أموال القاصر:

حسب المادة 125 قانون الأسرة يدير الكافل أموال المكفول وهذه الإدارة تستمد أحكامها من الوصاية المنصوص عليها في القانون الأسرة من المدة 92 إلى المادة 98، فالوصي له نفس سلطة الولي في تصرف في أموال المكفول ويدير أموال المكفول إدارة الرجل الحريص<sup>(2)</sup> وإذا ما تعدى تصرفه إلى بيع العقارات أو المنقولات ذات أهمية فلا بد من استئذان الكافل للقاضي في كل هذه التصرفات.

و القاضي دائما ما يرجح الكفة في مصلحة المكفول مثلا يبيع عقار بالمزاد العلني لتحقيق أكبر ربح وتنحصر عملية إدارة أموال المكفول حسب المادة 2/573 من القانون المدني في:

-الإيجار لمدة لا تزيد عن 3 سنوات.

-بيع الثمار والمحاصيل والبضائع والمنقولات إذا كان عرضة للتلف.

-أعمال الحفظ والصيانة وإستيفاء الحقوق ووفاء بالديون والإدارة التي نص عليها المشرع هي إدارة لمصلحة المكفول

وهذا ما تؤكد المادة 122 من قانون الأسرة بقولها (... لصالح الولد المكفول).

أما في الشريعة فالكافل لا ينقل من أموال المكفول إلا بإذن القاضي.<sup>(3)</sup>

(1) قانون الضمان الاجتماعي-نصوص تشريعية وتنظيمية-المعهد الوطني للعمل، وحدة الطباعة، الرهان الوطني الجزائري.

(2)المادة 88 إلى المادة 90 قانون الأسرة.

(3)الإمام أبو زهرة -الأحوال الشخصية-ص401.

## الفرع الثاني: آثار الكفالة بالنسبة للمكفول

## 1- إحتفاظ المكفول بنسبه:

لقوله تعالى (ادعوهم لأبائهم هو أفسط عند الله)، أما إذا كان القاصر مجهول النسب فلقد نظم قانون الحالة المدنية كيفية منحهم إسم عائلي، كما حرم المشرع التبني حسب المادة 46 قانون الأسرة، وأكدت المادة 120 من قانون الأسرة ذلك بقولها: (يجب أن يحتفظ الولد المكفول بنسبه الأصلي إن كان معلوم النسب وإن كان مجهول تطبق أحكام المادة 64 من قانون الحالة المدنية).

الإحتفاظ بالنسب من النظام العام وحرمة المشرع كل من يخالف ذلك في المواد 247 و250 قانون العقوبات. فالمكفول المجهول النسب يسجل ميلاده التقريبي ويعطي له إسم متكون من ثلاثة أسماء أخرهم بعد اللقب حسب المادة 64 قانون الحالة المدنية حتى لا يتعدى على الأنساب، أما إذا كانت أمه معلومة فتمنح له لقبها. و سائر الإجتهاذ القضائي ما كرسه الشريعة الإسلامية والقانون فيما يخص تحريم التبني، في العديد من الأحكام والقرارات الصادرة في كل درجات التقاضي.<sup>(1)</sup>

ملف رقم 246924 بتاريخ 2000/11/21<sup>(2)</sup>، أن تكييف القضية على أنها تبني دون إبطال عقد الميلاد للمتبني هو مخالف للقانون.

كما جاء المرسوم التنفيذي 24/92 ليتم المرسوم 157/71 الذي كان ينظم تغيير اللقب باتباع إجراءات محددة كلما توافرت أسباب جدية وعمل هذا المرسوم على الحفاظ على الأنساب وحمايتها.

كما من أراد تغيير نسبه لا بد أن تتوافر فيه مايلي:

أ) لا بد من أن يكون لطالب التغيير سبب جدي.

ب) الطلب ينشر في الجريدة حتى يتمكن كل شخص له مصلحة ويرى أنه تم الإعتداء عليه باللقب الجديد الممنوح

لطالب التغيير من الإعتراض.

(1) محكمة مدنية، 03 افريل 1983، رقم 83/180، نشرة القضاة 1986، عدد4، ص84.

(2) المجلة القضائية، العدد الثاني، 2001، صادرة عن المحكمة العليا، ص297.

حتى لا تكون له علاقة بأي لقب عائلي آخر أي يكون لطالب التغيير لقب عائلي مستقل ودفتر عائلي مستقل وعقود الحالة المدنية خاصة به.

و عليه جاء المرسوم التنفيذي 92-24 المؤرخ في 13 جانفي 1992 وأدخل تعديلات على المرسوم المذكور أعلاه ويمكن المكفول من إنتسابه إلى كافله بموجب عقد رسمي وحدد إجراءات إستثنائية تمنح بما هذا اللقب ويكون بناء على طلب وكيل الجمهورية بعد أن يخظر وزير العدل.

كما أن المكفول لا ينتقل لقبه إلى أولاده إذا ما أرادوا حمل لقب الكافل لوالدهم مع حق إعتراض حامل لقبه، وهذا الإجراء لا يترتب عنه أي اثر كالنسب أو الإرث.<sup>(1)</sup>

2- يجوز للكافل التبرع للمكفول بالوصية والهبة:

أ) الوصية: حسب المادة 184 قانون الأسرة هي تمليك ما بعد الموت بطريق التبرع.

أي الوصي يمكن نقل أمواله لشخص آخر وهو الموصي له وجمدت المادة 196 قانون الأسرة شروط الموصي بأن يكون سليم العقل، بالغاً من الغير تسعة عشرة سنة على الأقل.

إذا الوصية في عقد الكفالة تكون من خلال تبرع الكافل بجزء من أمواله المنقولة أو عقارات إلى المكفول ويكون ذلك في حدود الثلث إلا إذا أجاز الورثة ما يفوت ذلك<sup>(2)</sup> وهذا ما أكدته المادة 123 قانون الأسرة.

ب) الهبة: تنص المادة 202 قانون الأسرة (الهبة تمليك بلا عوض).

كما نصت المادة 203 على شروط الواهب حتى تكون الهبة صحيحة فلا بد من سلامة العقل، بلوغ السن الرشد تسعة عشر سنة وأن يكون غير محجور عليه.

فالهبة في عقد الكفالة تمنح للمكفول أو جزء منها للمكفول وذلك طبقاً لنص المادة 205 من قانون الأسرة عكس الوصية التي لا تتجاوز الثلث من ممتلكات الكافل.

(1) مقال محمد زواي فريدة، مدى تعارض المرسوم التنفيذي 92-24 المتعلق بتغيير اللقب مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ص71، المجلة القضائية، العدد 2/2000.

(2) عبد القادر مدقن، شرح وجزير لقانون الأسرة، ملخص من الفقه الإسلامي، طبعة الأولى، المطبعة العربية، الجزائر، ص51 و52.

تنتقل الهبة من الكافل إلى المكفول بالحيازة مع مراعاة أحكام التوثيق<sup>(1)</sup> الخاصة بالعقارات والإجراءات الخاصة بالمنقول.

تقام الكفالة بعقد شرعي أمام المحكمة أو الموثق، وإذا كان للمكفول أولياء لا بد من قبولهم بالكفالة وإلا كان العقد باطلا حسب المادة 117 قانون الأسرة.

فكل عقد يتطلب استيفائه لإجراءاته حتى يكون صحيح ومشروع وإلا انقضى العقد وانتهى.

هذا ما سنشرحه في المبحث الثاني، فيما تتمثل إجراءات الكفالة ومتى تنتهي؟

### المبحث الثاني: إجراءات عقد الكفالة وإنقضائها

كل عقد له جانب موضوعي وآخر شكلي أو إجرائي يقوم عليه وإلا تعرض للإنقضاء وهذا الأخير يكون بظروف عادية وأخرى خارجة عن إرادة الإنسان كالموت، وتكون إجراءات الكفالة في مرحلتين وهذا ما سنلخصه في المطلب الأول ونتطرق في المطلب الثاني إلى إنقضاء عقد الكفالة.

### المطلب الأول: إجراءات عقد الكفالة

تكون الكفالة أمام المحكمة أو الموثق وتتم برضا من له والدين حسب المادة 117 قانون الأسرة، لكن عمليا الجهة المختصة في إنقاذ الكفالة هي المحاكم وذلك منذ سنة 2008<sup>(2)</sup>.

كما أنه بالرجوع لأحكام المادة 492 قانون الإجراءات المدنية والإدارية يقدم طلب الكفالة بعريضة من طالب الكفالة إلى قاضي شؤون الأسرة لمحكمة مقر موطن الطالب، فيصدر القاضي أمر بإسناد الحضانة مع تسليم نسخة إلى ضابط الحالة المدنية بعد التحقق من الشروط المطلوبة لتسجيل المكفول على هامش شهادة ميلاد الولد المكفول<sup>(3)</sup> وعلى القاضي الناضر في طلب الكفالة إطلاع وكيل الجمهورية على أوراق الملف كإجراء شكلي هذا ما نصت عليه المادة 494 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، كما يستمع إلى رأي النيابة العامة عند الطعن بالإلغاء في أوامر الكفالة أو التحلي عنها حسب المادة 496 من قانون إجراءات المدنية والإدارية.

(1) المادة 205 قانون الأسرة.

(2) الأساس القانوني لذلك هو صدور قانون الإجراءات المدنية والإدارية الذي أعطى صلاحية تحرير الكفالة للقاضي وأحسن المشرع عملا.

(3) الغوثي بن ملحمة، المرجع السابق، ص 172.

أما بالنسبة للمكفولين المقيمين بالخارج فتتلقى بخصوصهم المصالح القنصلية الطلبات وتقوم بالتحقيقات الإجتماعية حول وضعية طالب الكفالة باعتبارها جهة رسمية ويرفق التحقيق بطلب الكفالة ويرسل الملف لدى المصالح القضائية في نسخة بالإضافة إلى الوثائق المطلوبة في ملف الكفالة أي لا بد أن يتضمن الملف مايلي:

-تحقيق إجتماعي مملوء وموقع من طرف مصالح القنصلية المختصة والمعنية.

-نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف أي البطاقة القنصلية<sup>(1)</sup> وهذا ما سنوضحه في فرعين، في الفرع الأول

نتناول المرحلة الأولى لعقد الكفالة وفي الفرع الثاني المرحلة القضائية.

### الفرع الأول: المرحلة التمهيدية(الأولية)

عند إجراء كل من الكافل ووالدا المكفول أو المؤسسة المتكفلة بالأطفال إرادتهما تأتي مباشرة إجراءات عقد الكفالة.

1-القاصر معلوم النسب: يجب أن يتخلى عنه والديه.

2-القاصر معلوم الأم: تتخلى عنه أمه في المستشفى، فتقوم المساعدة الإجتماعية الخاصة بالمستشفى بتقديم لها

محضر عن التخلي، تملأه الأم مع ذكر مدة التخلي مع العلم أن هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ثم تمضي على المحضر مع المساعدة الإجتماعية بوضع الطفل في دار الحضانة لمدة 3 أشهر، وفي حالة الأم لم تأتي بحول الطفل إلى مديرية النشاط الإجتماعي وتقوم المساعدة الإجتماعية بالتفتيش عن عائلات اللواتي يرغبن بالتكفل.

(أ)حالة التخلي المؤقت:

تقوم الدولة برعاية الطفل لمدة 3 أشهر الأولى وبعدها إن لم تأتي الأم تستدعى مرة ثانية لتأكيد التخلي أو

إستعادة إنهما وفي حالة عدم حضورها لمدة 4 أشهر وبعد توجيه عدة إستدعاءات فإن قاضي الأحداث يوجه لها إستدعاء أخير وفي حالة عدم الإجابة يقوم بإجراء الأمر بالوضع في المؤسسة، وفي حالة وجود طلب الكفالة يتحقق القاضي من العائلة الكافلة والظروف التي ستوفر للطفل ويصدر أمر برفع اليد أو رفض طلب الكفالة حسب مقتضيات مصلحة الطفل.

(1)علال أمال، المرجع السابق، ص85.

كما يمكن لأُم الطفل إرجاعه من الجهة المتواجد بها الطفل بعد تحقيق من المساعدة الإجتماعية حول وضعية الأُم والظروف التي ستتاح للطفل وتمنح لها تسريح مُمضي من طرف المصلحة المختصة، إذا كان التحقيق إيجابيًا وهكذا تستعيد الأُم إبنها القاصر.<sup>(1)</sup>

ب- حالة التخلي النهائي:

تقوم الأُم بالإمضاء على محضر التخلي النهائي عن الطفل وبالتالي تنفصل من جميع مسؤولياتها إتجاهه بإجراء إداري بسيط وهو تلقي الأَقوال وتدوينها في محضر<sup>(2)</sup> وبصبح الطفل من أيتام الدولة ويدخل إلى دار الطفولة المسعفة وتصبح مديرية الخدمات الإجتماعية وصية عليه ويعرض على الكفالة حتى وإن كانت أُمه ترغب في إستعادته فعليها طلب كفالة الطفل.

3-القاصر مجهول النسب:

تقوم مؤسسة حماية الطفولة برعايته ويكون تحت ولايتها ويمنح له إسمين متتاليين. فإذا كان ذكرًا يقوم ضابط الحالة المدنية بمنح سلسلة من الأسماء الخاصة بالذكور ويتخذ آخر هذه الأسماء كلقب عائلي بالنسبة لهم.

أما إذا كان المولود أنثى فيمنحه ضابط الحالة المدنية مجموعة من أسماء الإناث يتخذ آخر إسم كلقب عائلي على أن يكون هذا الأخير من الأسماء الخاصة بالذكور<sup>(3)</sup>.

#### الفرع الثاني: المرحلة القضائية

وفق لقانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09 المؤرخ في 25/02/2008 قد نظم في مواد من المادة 492 إلى المادة 497 إجراءات طلب الكفالة وإجراءات إلغاؤها، بحيث يقدم طلب الكفالة بعريضة من طالب الكفالة أمام قاضي شؤون الأسرة لمحكمة مقر موطن طالب الكفالة فيتأكد القاضي من توافر شروط المادة 118 قانون الأسرة ولأجل ذلك يمكن للقاضي من إجراء التحقيق إذا رآه مفيدا للتأكد من مدى قدرة الكافل على رعاية المكفول، والنظر في

(1) طاع الله عوني، رئيس مكتب لدى مجلس قضاء إليزي، مساعدة قضائية، إعتقاد على الوثائق الداخلية للمحكمة.

(2) عبد العزيز سعد، الجرائم الواقعة على نظام الأسرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2002، ص 127.

(3) المنشور الوزاري المشتركين وزارة الداخلية والجماعات المحلية مع وزارة الحماية الإجتماعية ووزارة العدل بتاريخ 17/01/1987.

الطلب يكون في غرفة المشورة بعد أخذ رأي النيابة ويفصل فيه بموجب أمر ولائي<sup>(1)</sup> وهذا ما أكدته المادة 492 إلى المادة 494 قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

أما في حالة طلب التخلي عن الكفالة فأحضرها المشرع لقواعد الإجراءات العادية وتصدر بموجب حكم وهذا من باب ترجيح مصلحة المكفول وتكون في جلسة سرية بعد إبداء رأي النيابة العامة.

أما في حالة وفاة الكافل يتم إخبار قاضي شؤون الأسرة الذي قام بإبرام عقد الكفالة وذلك طبقا لنص المادة 495 و 497 قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ومن خلال إستقراء المواد 492 إلى 497 قانون الإجراءات المدنية والإدارية نلاحظ أن عقد الكفالة يكون أمام القاضي وبالتالي سحب من عند الموثق وهذا منذ صدور قانون الإجراءات المدنية والإدارية 2008 لأن اللاحق ينسخ السابق، ومن خلال هذه الإجراءات نلاحظ أنه كان على المشرع أن يقول في حالة تقدم أحد الورثة بطلب الكفالة فيعين بأمر ولائي أو في حالة عدم تقدم أي وارث بطلب فيصدر أمر بانقضاء الكفالة وإسناد المكفول إلى جهات الرعاية المختصة لأنه يستحيل جمع كل الورثة في مدة شهر لسماعهم حول الإبقاء على الكفالة، وبالتالي يعين القاضي أحد الورثة كافلا وفي حالة الرفض ينهي القاضي الكفالة حسب نفس الأشكال المقررة لمنحها.

ملف عقد الكفالة:

- 1- طلب خطي
- 2- شهادة ميلاد القاصر المكفول
- 3- شهادة ميلاد الكافل
- 4- تصريح الشرفي بعدم معرفة أم القاصر إذا كانت مجهولة
- 5- عقد زواج الكافل
- 6- كشف رواتب الكافل أو شهادة العمل.
- 7- صورة لبطاقة التعريف الوطنية.
- 8- شاهدين.

(1) عبد الرحمن بريارة، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، طبعة الأولى، منشورات بغداي، ص 355 و 356.



9- طابع صافي<sup>(1)</sup>

وبالنسبة للمقيمين بالخارج إضافة إلى هذه الوثائق يتضمن الملف بحث إجتماعي موقع قانونا من مصالح قنصلية مختصة ووصل أعباء أو عقد ملكية زائد نسخة من بطاقة القنصلية.

## المطلب الثاني: إنقضاء عقد الكفالة

إن عقد الكفالة كغيره من العقود يقوم ويبقى ينتج آثاره مادام غير محدد ولم يتم على شرط واقف أو فاسخ غير أنه قد يكون عرضة لأي سبب من الأسباب التي تؤدي إلى إنقضائه وقد حصر المشرع الجزائري أسباب إنقضائها في الحالتين المنصوص عليهما في المادتين 124 و 125 من قانون الأسرة

وذلك بإرادة الطرف الثاني في عقد الكفالة بالنسبة للقاصر المعلوم النسب والحالة الثانية هي وفاة الكافل بالإضافة إلى الحالة العامة وهي تخلف أحد الشروط المنصوص عليها في المادة 118 قانون الأسرة، كما تنقضي بسبب سوء سيرة الكافل وكل هذا سوف نفضله في هذا المطلب وسوف نحلله في أربعة فروع وتكون كالآتي:

## الفرع الأول: وفاة الكفيل أو المكفول

الفرع الثاني: تخلف أحد الشروط المادة 118 قانون الأسرة

الفرع الثالث: إنقضاء الكفالة بسبب سوء السيرة

الفرع الرابع: إنقضاء الكفالة بطلب والدة المكفول المعلوم النسب.

## الفرع الأول: وفاة المكفول

تنتهي الكفالة بوفاة الكافل أو المكفول فإذا توفي المكفول وإنقضت الكفالة فما مصير المال المملوك للمكفول؟ حسب جمهور الفقهاء المسلمين يرثه المسلمون مادام ليس له وارث<sup>(2)</sup> لكن هناك قول ابن تيمية بأن يرثه لمن التقطه باعتباره المنفق عليه وأنا مع الرأي الأخير حتى نشجع الناس على التكفل بالقصر، لكن ترجع للكافل ليس على سبيل الإرث ولكن على أساس ما كان ينفق، وما قدمه من رعاية.

(1) www.crjj.mjjustice.dz

(2) المجلة القضائية، مقال للدكتور محمدي زواي فريدة، مرجع سابق، ص 75.

بينما وفاة الكافل ينقضي بموجبها عقد الكفالة ويستحيل تنفيذه ويصبح المكفول يتيما مرة أخرى وتصح في حقه كفالة جديدة، ووفاة الكافل يترتب عليه حالتين حسب المادة 125 قانون الأسرة. الحالة الأولى: تنتقل الكفالة من المورث إلى الورثة إذا ما صرحوا بالحلول محل مورثهم في التكفل بالقاصر ويصبح أحد الورثة هو الكفيل الجديد.

الحالة الثانية: عدم إلتزام الورثة بالتكفل بالمكفول فالقاضي هو الذي يتصرف في حالة القاصر لأنه هو الوالي لمن لا والي له وبالتالي يمكن إسناد أمر القاصر إلى الجهة المختصة بالرعاية وقد تكون مؤسسة حماية الطفولة.

### الفرع الثاني: تخلف أحد الشروط المادة 118 قانون الأسرة

مادامت الشروط المذكورة سابقا قائمة والمشملة في الإسلام، العقل والقدرة على القيام بالمكفول فإن عقد الكفالة يبقى قائما ومنتجا لأثاره، لكن إذا ما احتل أحد هذه الشروط أو تخلله عارض تنقضي الكفالة. مثال بانسبة للأهلية لا بد أن تكون خالية من عيوب الإرادة وإلا عيبت إرادته بأي سبب كالجنون، العته... إلخ فلا يمكنه إبرام عقد الكفالة<sup>(1)</sup> فالأهلية تتضمن أساسا العقل فمن ليس أهلا فعقله معيب.

2- الإسلام: ما دام دين الدولة هو الإسلام حسب الدستور الجزائري فإن الكافل لا بد أن يكون مسلما ومتمتعاً بأخلاق ديننا الحنيف، فإذا إرتد الكفيل من دين الإسلام تنقضي الكفالة.

3- القدرة على القيام بالشؤون الكافل: من مهام الكافل والتزاماته، العناية اللازمة بالمكفول باعتباره وليه فإذا إعتضت هذه الولاية أي عارض مثلا سبب صحي يحد من قدرة الكافل على العناية بالمكفول تنقضي الكفالة.

### الفرع الثالث: إنقضاء الكفالة بسبب فسق أو سوء السيرة

يشترط في الكافل أن يكون حسن الأخلاق مستقيماً بعيداً عن الفسق والفجور فإذا تبشّى تعاطيه المخدرات متلاً بالكفالة تسقط.

حيث كان عدد المواليد الغير الشرعيين سنة 1999، 3122 طفل غير شرعي وكان عدد الكفالات داخل الوطن 1705 وخارج الوطن 124 لكن سنة 2007 بلغ العدد الأطفال الغير الشرعيين 2125 وعدد الكفالات بالوطن

(1) الدكتور علي علي سليمان، النظرية العامة للإلتزام، مصادر الإلتزام في القانون المدني الجزائري، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ص57.

942 وخارجه 75 كفالة، هذا بناء على الأرقام مقدمة من وزارة الضمان الإجتماعي<sup>(1)</sup> أما في سنة 2013 وصلت إلى 400 ولد غير شرعي فقط وذلك بسبب تنامي الوعي الإسلامي والثقافي في المجتمع.

كما يمكن أن تنقضي الكفالة بإرادة الكافل وذلك في حالة ما إذا تخلى عن كفالة القاصر، ويتم التخلي أمام الجهة القضائية التي أقرت الكفالة<sup>(2)</sup> بعد إبلاغ النيابة العامة حسب المادة 125 قانون الأسرة، وتسقط الكفالة ويرجع الطفل إلى والديه في حالة وجودهما أو إلى المؤسسة المختصة في رعاية الأطفال<sup>(3)</sup>.

#### الفرع الرابع: إنقضاء الكفالة بطلب والدي المكفول المعلوم النسب

حسب المادة 124 من قانون الأسرة يمكن لوالدي المكفول أو لاحدهما تقديم طلب أمام المحكمة الابتدائية المختصة إسترجاعه وتبت المحكمة فيه إما بالقبول أو بالرفض ويكون بموجب حكم بعد السماع إلى الطفل إذا كان عمره 13 سنة وما فوق.

#### 1- قبل بلوغ المكفول سن التمييز:

حسب المادة 42 الفقرة 2 من القانون المدني أي دون 13 سنة تكون تصرفاته باطلة سواء كانت نافعة أو ضارة لأنه عدم الأهلية ولا يدرك إن يذهب مع والديه أو يبقى مع الكافل بالتالي تبقى السلطة التقديرية للقاضي مع مراعاة مصلحة المكفول حسب المادة 124 قانون الأسرة (...مع مراعاة مصلحة المكفول).

#### 2- بلوغ المكفول سن التمييز:

تكون تصرفاته دائمة بين النفع والضرر وهي قابلة للإبطال<sup>(4)</sup> فهنا ترك المشرع حرية الإختيار للمكفول لأنه يستطيع التمييز<sup>(5)</sup> بين بقاءه مع الكافل أو ذهابه مع والديه.

(1) minister de la solidarite natonal bilan 1999-2007.

(2) بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد وفق آخر التعديلات ومدعم باجتهادات المحكمة العليا، ط1، 2012، ص527.

(3) حسين بن الشيخ اث ملويا، قانون الأسرة المعدل والمتمم بموجب الأمر 05-02 المؤرخ في 2005/02/27، مفسرا مادة مادة للمبتدئين والممارسين، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص106 وص107.

(4) علي علي سليمان، النظرية العامة للإلتزام، المرجع السابق، ص55.

(5) عبد القادر مدقن، شرح وجيز لقانون الأسرة، مرجع سابق، ص53 وص54.

و هذا مأخوذ من الشريعة الإسلامية والواقعة التي حدثت بين سيد البشر محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام وزيد بن حارثة رضي الله عنه إذ خيره عليه الصلاة والسلام بين الإلتحاق بأهله أو البقاء معه فبقي زيد معه. و القاضي هو من له الكلمة الأخيرة في تقدير الوقائع والمعطيات بأن يعمل على المحافظة على مصلحة المكفول<sup>(1)</sup>.

### الخاتمة

توصلنا في نهاية مقالنا إلى أن الكفالة هي البديل الشرعي والقانوني للتبني وهي نظام أقرب منه إلى العقد، ما أدى بنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- 1- وجود فئة من الأطفال مجهولي النسب في مجتمعنا.
- 2- أن المشرع الجزائري تماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية فخص للكفالة العديد من النصوص القانونية لحماية هذه الفئة من الأطفال.
- 3- إجراءات الكفالة تكون برضا الوالدين الطفل المعلوم النسب أما المجهول النسب فالقاضي هو من يسند الكفالة.
- 4- تسقط الكفالة بتخلف أحد شروط المادة 118 قانون الأسرة.
- 5- كل هذا لكن المشرع أغفل في بعض الجوانب منها:
  - أ- إصدار قانون خاص بهذه الفئة كما فعل نظيره السوري لأن بعض الفراغات التي تركها قانون الأسرة جعل المشرع يلجأ إلى الشريعة العامة أي إلى القانون المدني بالرغم أن الكفالة في القانون المدني ليست هي الكفالة في قانون الأسرة ويقصد بها الضمان لكن مشرعنا لجأ إلى أركان وشروط العامة للقيام العقد وكان عليه وضع قانون خاص يحكم هذه الفئة.
  - ب- على المشرع تسمية الكفالة بالحرر الرسمي وليس عقد شرعي.
  - ج- كما لم يشير المشرع إلى عوارض الكفالة في حالة الطلاق ما مصير الطفل القاصر؟

(1) طالبة مالك، التبني والكفالة، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدورة العاشرة، 2003-2006، ص51 و ص53 و ص54

## قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع

ثانياً: الكتب

- 1- محمد مصطفى شبلي، أحكام قانون الأسرة في الإسلام، دراسة مقارنة من فقه مذهب السنة و الفقه الجعفري و القانون، ط3، دار جامعة بيروت، 1983.
- 2- علي علي سليمان، النظرية العامة للإلتزام ، مصادر الإلتزام في القانون المدني الجزائري، ط01، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
- 3- الغوثي بن ملحمة ، قانون الأسرة على ضوء الفقه و القضاء، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 4- بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد وفق آخر التعديلات و مدعم باجتهادات المحكمة العليا، المرجع السابق، طبعة الأولى، 2012.
- 5- حسين بن الشيخ اث ملويا، قانون الأسرة المعدل و المتمم بموجب الأمر 02-05 المؤرخ في 2005/02/27، مفسراً مادة مادة للمبتدئين و الممارسين، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- 6- عبد الرحمان بربارة، شرح قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، طبعة الأولى 2009، منشورات بغدادادي.
- 7- عبد العزيز سعد، الجرائم الواقعة على نظام الأسرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2001.
- 8- عبد القادر مدقن، شرح وجزيز لقانون الأسرة، ملخص من الفقه الإسلامي، طبعة 01، المطبعة العربية، الجزائر.
- 9- محمد حسنين ، الوجيز في نظرية الحق بوجه عام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981.
- 10- نبيل صقر ، قانون الأسرة، نسا و فقها و تطبيقا ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، 2006.
- 11- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي و أدلته ، الأحوال الشخصية، ج3، دار الفكر، دمشق، 1992..

## ثالثا: المذكرات و المحاضرات القانونية

- 12- بوعرة مفتاح، الكفالة في قانون الأسرة و الشريعة الإسلامية، مذكرة تخرج ليسانس، ورقلة، 2002/2001.
- 13- بوعشة عقيلة، الكفالة في قانون الأسرة و الشريعة الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء القضاء، 2004/2001.
- 14- طاع الله عوني، رئيس مكتب في مجلس قضاء إيزي ، مساعدة قضائية إعتمادا على الوثائق الداخلية للمحكمة.
- 15- طالبة مالك، التبنى و الكفالة، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة العاشرة، 2003-2006.
- 16- علال أمال، التبنى والكفالة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مذكرة ماجستير في قانون الأسرة، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد(تلمسان)، 2009/2008.

## رابعا: المقالات:

- 17- مقال لمحمدي زواي فريدة، مدى تعارض المرسوم التنفيذي 24/92 المتعلق بتغيير اللقب مع مبادئ الشريعة الإسلامية، المجلة القضائية عدد2، 2000

## خامسا: الأحكام والقرارات القضائية و المنشورات الوزارية:

- 18- محكمة مدنية، 1983/04/03، رقم83/180، نشرة القضاة1986، عدد04.
- 19- قرار المحكمة العليا33921 الصادر بتاريخ 1987/07/09 ، مجلة قضائية، العدد64، سنة1989.
- 20- المنشور الوزاري المشترك بين وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و وزارة الحماية الإجتماعية ووزارة العدل الصادر بتاريخ 1987/01/17.
- 21- المجلة القضائية، العدد الثاني، 2001، صادر عن المحكمة العليا.

سادسا : النصوص القانونية:

22-الأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني ، المعدل و المتمم.

23-قانون الضمان الإجتماعي 83-11 الصادر في 02 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الإجتماعية المعدل و

المتمم.

24-قانون رقم 84-11 المؤرخ في 09 جوان 1984 المعدل و المتمم بالأمر 05-02 المؤرخ في

27 فبراير 2005.

25-قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، رقم 08-09، المؤرخ في 25/02/2008، منشورات بيرتي،

2009-2010.

سابعا: المراجع باللغة الفرنسية

26-minister de la solidarite national ,bilan1999-2007.derniere visite  
2009.

27-www.crjj.mjustice.dz



